



## الموضوع الثاني: السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية

### الورقة المرجعية

تتميز المرحلة الراهنة في العالم العربي بحرال اجتماعي واسع وعميق، تجلّى في عملية التغيير الثوري في الأنظمة السياسية، وشمل بدرجات متفاوتة مجموعة من الأقطار العربية، كما تأثرت، أو ستتأثر به، أقطار أخرى.

وترتب على هذا الحراك الثوري في كثيرٍ من الأقطار العربية إلحاح يتعلّق بالإجابة عن شئ الأسئلة المتعلقة بطبيعة السياسات التنموية التي يتعين تصميمها، وإدارة تنفيذها، للاستجابة للطموحات التي عبرت عنها الشعوب العربية في حراكها الذي أسقط أنظمة الحكم التسلطية.

ومن دون حجرٍ على الباحثين الذين يرغبون في التصدي لهذا الموضوع، يُقترح أن يتم الاسترشاد بتعريف البروفيسور أمارтиا صن للتنمية<sup>\*</sup> "باعتبارها عملية في توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس" ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها. وتشتمل الحريات الحقيقية على: الحريات السياسية المترافق عليها، والتسهيلات الاقتصادية، والترتيبات الاجتماعية، وضمانات الشفافية والإفصاح، والأمن الوقائي أو الحماي. وفي هذا الصدد، يُقترح لهم المطلب الرئيس للثورات العربية على أنه قد تمحور في حقيقته حول توسيع هذه الحريات الحقيقية للشعوب العربية.

وبغرض الاتفاق المشترك على المفاهيم، يقصد بالسياسات التنموية تلك السياسات الاقتصادية التقليدية التي تعنى بالمستوى الكلي (الجمعي) للاقتصاد، وتهتم بتحقيق الكفاءة الاقتصادية المُعَبَّر عنها بالنمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية التي تعنى بالقطاعات الاجتماعية والشراحت المجتمعية، وتهتم بقضايا تحقيق العدالة الاجتماعية في مختلف جوانبها.

\* انظر على سبيل المثال: أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرية وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقير، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٠٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أيار/مايو ٢٠٠٤).

وكما هو معروف، فقد سادت منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي مدرسة في صوغ السياسات الاقتصادية الكلية تقول بأنّ من شأن اّتباع سياسات اقتصادية تجميعية "جيدة" أن يؤدي إلى تحقيق نجاحات اقتصادية في المدى الزمني البعيد وذلك بتحقيق معدلات مرتفعة لنمو دخل الفرد. ومن جانب آخر، يمكن الاعتماد على تعريف مستنبط من وثائق الأمم المتحدة يقول إنّ "السياسة الاجتماعية هي أداة تعتمد其 governments لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهيكل الاجتماعي، وتشتمل السياسات الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة كالتعليم والصحة والتوظيف والأمن الاجتماعي، بالإضافة إلى إجراءات توزيع الدخل والثروة، وترتيبات الحماية والعدالة الاجتماعية. كذلك الحال يمكن النظر للسياسات الاجتماعية على أنها أداة تستخدمها الحكومات عملياً لتأمين الدعم السياسي من المواطنين خصوصاً في أنظمة الحكم الديمقراطي".

ومهما يكن من أمر الاتفاق على المفاهيم الواردة في موضوع الجائزة، يُتوقع من الباحثين الراغبين في التنافس على الجائزة محاولة الإجابة عن السؤال المحوري لموضوعها والذي يمكن صوغه على النحو التالي: ما هي التحديات التي يفرضها الحراك الاجتماعي الواسع والعميق الذي شهدته بعض الدول العربية على عملية صوغ السياسات التنموية الملائمة وتنفيذها، والتي يمكن أن تلبي طلبات الشعوب العربية؟

ويمكن للباحثين الراغبين في التنافس على الجائزة مقاربة هذا الموضوع من عدة جوانب، يشتمل بعضها على:

أ. المقاربة النظرية التي تستبطن الحراك الاجتماعي في النماذج التنموية السائدة.

ب. المقاربة التطبيقية التي تعتمد على دراسة الخبرات عبر القطبية للتحقق من القضايا السببية التي تربط الحراك الاجتماعي بالأهداف التنموية.

ج. مقاربة دراسة الحالة حسب أحد ما يتوافر من معلومات لحالة قطبية مشاهدة.

د. المقاربة التاريخية للتجارب التنموية لدول مشابهة للدول العربية.